رقم الوثيقة: UA: 249/10 Index: MDE 23/015/2010 Saudi Arabia بتاريخ: 08 ديسمبر/كانون الأول 2010

تحرك عاجل

بروفيسور سعودي معتقل بمعزل عن العالم الخارجي

لا يزال بروفيسور في القانون معتقلاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ 5 ديسمبر/كانون الأول في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، مما يعرضه لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ويساور منظمة العفو الدولية قلق من أنه قد يكون محتجزاً بسبب تعبيره السلمي عن حقه في حرية التعبير، ليس إلا، ولذلك فإنه يعتبر سجين رأي.

فقد قُبض على الدكتور محمد عبدالله العبدالكريم، البالغ من العمر 40 عاماً، وهو متزوج وله ثلاثة أطفال، في منزله بعد ظهر يوم 5 ديسمبر/كانون الأول على أيدي أربعة رجال يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد أنهم من أفراد المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى عدد من أفراد الشرطة بالزي الرسمي. وذكر بعض النشطاء في السعودية أنه بعد مرور بضع دقائق على اعتقاله، اتصل بزوجته وقال لها إنهم يقتادونه إلى سجن المباحث العامة، ولكنه سيعود في الليل. بيد أنه لم يعد وظل محتجزاً في سجن الحائر بالرياض. ولم يُعرف سبب اعتقاله، وإنما يُعتقد أنه مرتبط بمقالة كان قد كتبها ونشرها على صفحته في موقع "فيس بوك" في 23 نوفمبر/تشرين الثاني.

وظهرت المقالة المكتوبة باللغة العربية بعنوان "أزمة الصراع السياسي بين الأجنحة الحاكمة في المملكة العربية السعودية"، وفيها يطرح الكاتب السؤال التالي: "هل استمرار المملكة موحدة في كيان واحد مشروط بوجود العائلة الحاكمة؟" ويجيب على السؤال بمراجعة عدم اليقين بشأن البيعة في الأسرة الحاكمة والمؤسسات الأخرى التي تؤثر على مستقبل السعودية. و لا تشير المقالة إلى استخدام العنف أو الدعوة إلى استخدامه بأية طريقة كانت.

والدكتور العبدالكريم هو بروفيسور في كلية أصول الفقه الإسلامي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ورئيس تحرير صحيفة "مؤتمر الأمة" التي تبحث في القضايا الإسلامية. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، استدعته إدارة الجامعة للاجتماع به وسألته عما إذا كان قد كتب تلك المقالة، ولكنه رفض الإجابة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على ضمان حماية الدكتور محمد عبدالله العبدالكريم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح له بتوكيل محام من اختياره وبتلقي زيارات من عائلته بشكل عاجل ومنتظم؛
- الإشارة إلى أنه محتجز بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير والتجمع بصورة سلمية، ليس إلا. وفي هذه الحالة، فإن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط؛

- طلب إعلان تفاصيل التهم الموجهة إليه على الملأ، ودعوة السلطات إلى ضمان أن تكون الإجراءات القانونية التي تُتخذ ضده متسقة مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 19 يناير/كانون الثاني 2010 إلى:

النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية
ص.ب 2933
طريق المطار
الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
فاكس: 1185 403 1 966+ (يرجى الاستمرار في المحاولة)
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

الملك
صاحب الجلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
الممكلة العربية السعودية
فاكس: (من خلال وزارة الداخلية) 1185 403 1 966+ (يرجى الاستمرار في المحاولة)
المخاطبة: صاحب الجلالة

كما يرجى إرسال نسخ إلى:
رئيس هيئة حقوق الإنسان
بندر محمد عبدالله العيبان
هيئة حقوق الإنسان
ص.ب 58889
شارع الملك فهد
مبنى رقم 373
الرياض 11515
المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: hrc@haq-ksa.org

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين للسعودية المعتمدين في بلدانكم. أما إذا كنتم سترسلونها قبل التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

بروفيسور سعودي معتقل بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

يواجه منتقدو السعودية انتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية على أيدي فروع قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية. وغالباً ما يُعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي بدون تهم، ويُحرمون من الاتصال بالمحامين ومن الوصول إلى المحاكم للطعن في قانونية اعتقالهم، ويتعرضون للتعذيب أو غيره من صنوف إساءة المعاملة. كما أن الإجراءات القانونية تقصر كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. إذ يُحرم المتهمون من توكيل محامين، وفي العديد من الحالات لا يتم إبلاغهم وعائلاتهم بالإجراءات القانونية المتخذة ضدهم. وغالباً ما تُعقد جلسات استماع المحاكم خلف أبواب موصدة.

ويعتبر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي من الممارسات الاعتيادية في السعودية. فكلاهما يُمارسان، إلى جانب التعذيب وإساءة المعاملة، بهدف انتزاع اعترافات من المعتقلين، أو لمعاقبتهم على رفضهم إعلان "التوبة"، وإرغامهم على التعهد بعدم انتقاد الحكومة. وغالباً ما يستمر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي في السعودية إلى حين الحصول على اعترافات، الأمر الذي قد يستغرق أشهراً، بل سنوات في بعض الأحيان.

رقم الوثيقة:UA: 249/10 Index: MDE 23/015/2010 تاريخ الإصدار:08 ديسمبر/كانون الأول 2010